النظام المحاسبي في المصارف التجارية الجزائرية وآفاق تطويره

احمد لعماري جامعة باتنة

الملخص:

لقد أفرزت الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر تأثيرات هامة مست عدة قطاعات بما في ذلك القطاع المصرفي، الذي يشهد تحولات كبيرة تجعله يتماشى مع الاستراتيجات الجديدة، وتعد البنوك التقليدية و الإسلامية من أهم المنظمات المكونة للقطاع المصرفي من حيث تنويع العمليات التي تترجم نشاطه، إذ تعالج محاسبيا في إطار محاسبة متخصصة ومتميزة. ولكي تؤدي هذه البنوك دورها الفعال وعلى أكمل وجه فيما يخص وظائفها ونشاطاتها، وجب عليها تحسين وتطوير نظمها التسييرية والمعلوماتية خاصة نظامها المحاسبي، وفقا لحتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ما قد يؤدي بدوره إلى تحسين أداء الخدمات المصرفية وترشيد عملية اتخاذ القرار الاداري.

الكلمات المفتاحية: البنوك، البنوك التجارية الإسلامية والتقليدية، النظام المحاسبي المصرفي، الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، عملية اتخاذ القرار، المعيار المحاسبي، معايير المحاسبة الدولية.

Résume :

Les reformes économiques en Algérie ont produits des effets importants qui ont touchées plusieurs secteurs et en particulier le secteur bancaire, ce dernier a connue des mutations profondes, lui permettra de s'adapter avec les nouvelles stratégies. Les banques traditionnelles et islamiques sont les institutions clés, qui forment le secteur bancaire, a savoir la spécification des opérations qui traduisent son activité, ces opérations sont traitées comptablement dans le cadre d'une comptabilité spéciale. L'innovation des systèmes de gestion, d'informations et de comptabilité est le seul moyen de développer et d'améliorer le processus de la prise de décision administrative.

المقدمة:

الأنظمة المحاسبية المصرفية لها دور هام في عملية اتخاذ القرار وتنبع تلك الأهمية من كونها تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة العمليات المصرفية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة واقع النظام المحاسبي المطبق في المصارف التجارية وضرورة تحديث هذا النظام لضمان نوعية ما ينتجه من معلومات محاسبية تستخدم لتقييم نشاط المصرف لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة وما تقتضيه من دخول سوق المنافسة. إن التحديث المطلوب يجب أن يكون مستمرا، متلائماً مع احتياجات البنك، متناسباً مع متطلبات إعادة تشكيل القطاع المصرفي في ضوء مشروع بورصة الجزائر ومنسجماً مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

إن الإصلاحات المقصودة ستؤثر حتما على المحيط بمختلف عناصره، مما سيؤدي إلى ظهور بيئة جديدة لا بد من التكيف معها، وسيكون لها أثر عميق على الأنظمة المختلفة منها النظام المحاسبي، مما يستوجب ضرورة مراجعته لتعديله أو تحسينه أو اقتراح نظام جديد بديل.

فبغض النظر عن البيئة التي توجد فيها الأنظمة المحاسبية، ومالها من تأثير على مدى نجاح النظام المحاسبي أو فشله "إذ أن الممارسات المحاسبية في دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا بسبب تأثرها بالعوامل البيئية "[1] وبغض النظر أيضا عن كون الأنظمة المحاسبية تنشأ

طبقا لاحتياجات وظروف كل مجتمع[2]، وبما أن تغيير النظام المحاسبي يبدأ أساسا من المبادئ التي هي في حد ذاتها قابلة للتغيير مثلما ورد في التقرير الرابع لمجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي في الفقرة رقم 209 " إن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتغير استجابة للمتغيرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتطورات العلمية والتكنولوجية ومواجهة مطالب المستخدمين المتعددة للمعلومات التي تشملها القوائم المالية "[3]. ففي بعض الدول الرأسمالية نجد أن الجهاز المصرفي يهدف من خلال العمليات التجارية والنقدية التي يقوم بها إلى تنشيط الوضع الاقتصادي وتحقيق التكامل والترابط بين المؤسسات، كما يهدف من خلال القوائم المالية التي تعدها مختلف مؤسساته إلى المساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرار الإداري لمختلف المتعاملين الاقتصاديين الذين يلجئون إليه خاصة في مجال الاستفادة من القروض وتوسيع الاستثمارات وشراء السندات والأسهم وغير ذلك من العمليات [4].

وإذا انطلقنا من فرضية قد تكون مقبولة مؤداها: أن اغلب المحاولات الهادفة إلى إصلاح النظام المحاسبي القائم والذي وجد أصلا ليناسب بيئة مغايرة تتميز بسمات تختلف جذريا عن خصائص النمط البيئي الجديد، قد باءت بالفشل وأن تكلفتها فاقت مردوداتها وأثقلت كاهل الدول دون جدوى، بالتالي يبقى اقتراح البديل حلا مناسبا، فمن خلال الدراسات والأبحاث المقارنة للأنظمة المصرفية التقليدية والإسلامية تبين أن تطبيق المناهج الإسلامية غير صعب، وأن اعتماد الدول لنظام مصرفي إسلامي

كنموذج مثالي يمكن أن يعرف الواقعية ويخفف من عبئ فاتورة الانتقال ويعطي الحلول للأسئلة العالقة حول تحقيق درجة التنمية المطلوبة والخروج من عنق الزجاجة.

ومن خلال الدراسة التي خاضها الباحث يتبين أن النظام المصرفي الإسلامي يقترح الحلول المناسبة لكل المشاكل المطروحة سواء المتعلقة بالنظم أو القواعد والمبادئ أو النشاطات كالاستثمار والخدمات وكذا نظم المعلومات المحاسبية باعتبارها أهم مصدر لتزويد مراكز القرار بالمعلومات الصادقة والكافية.

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن إصلاح النظام المحاسبي المصرفي يتأثر أيضا بواقع العوامل البيئية التي يجب أن ترتقى إلى مستوى تحريك فعالية الجهاز المصرفي وتساعد على تسريع عملية التحول الاقتصادي.

ومن بين أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على تطوير الجهاز المصرفي :[5]

- سلوك الأفراد العاملين داخل الجهاز المصرفي.

- سلوك الأفراد المتعاملين مع وحدات الجهاز المصرفي.

إذ أن السلوك الفردي الذي يشكل سلوك الجماعة ومن ثمة ثقافتهم يؤثر على الأنظمة المحاسبية، إذ يرى البعض بأن المعلومات المفصح عنها في الدول المتقدمة اقتصاديا تحظى بدرجة من الثقة والقبول أكثر من تلك المفصح عنها في الدول المتخلفة، وقد تم تفسير ذلك على أساس أن الأفراد

في المجتمعات النامية هم ذات توجه خصوصي " Particularistic " (توجه القيم والأنماط الفردية بعيدا عن مصالح المجتمع باتجاه الأصدقاء والأقارب والمصالح الشخصية) [6]. وتبعا لهذه الخلفية النظرية فإن الفرد العامل بالجهاز المصرفي إذا لم يتخلى عن التوجه الخصوصي خاصة في منح القروض وإعداد القوائم المالية الصادقة، فإن أموال البنوك تستغل استغلال سيئا، مما يؤثر دائما سلبا على سياسة الجهاز المصرفي ويؤدي إلى عدم إنجاح عملية التحول، فالأفراد العاملين بالمصارف يجب أن تتوفر فيهم كفاءة وثقة وحسن الخلق تمكنهم من القيام بمهامهم على احسن وجه خاصة في إعداد قوائم مالية تتميز بالدقة والمصداقية، والبنوك الإسلامية من مزاياها أنها تراعي جانب الأفراد لضمان ولائهم وحسن أداء أعمالهم وإخلاصهم لمؤسساتهم مما يضمن بالتالي التطبيق الجيد للنظم الإدارية والمحاسبية المتوفرة.

وأخيرا ولتحقيق التطوير في الجهاز المصرفي بصفة عامة، أو تطوير النظام المحاسبي بصفة خاصة، لابد من اعتماد تكنولوجيا عالية من حيث التجهيزات المستعملة ومن حيث التقنيات ونظم التسيير الحديثة وطرق التحليل المناسبة دون إهمال تأثيرات عناصر المحيط الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك بهدف ضمان تطبيق نظام محاسبي فعال كفيل بتزويد مراكز القرا ر بمعلومات دقيقة كاملة صحيحة وصادقة و في الوقت المناسب.

إشكالية البحث :

إذا انطلقنا من فرضية مؤداها: أن النظام المحاسبي المصرفي الجزائري الحالي لا يفي بمتطلبات الإصلاح ولا يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع فإن التساؤل المطروح هو:

- ما هو الدور الذي يجب أن يلعبه النظام المحاسبي المصرفي الجزائري لترشيد عملية اتخاذ القرار الإداري في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة وكيف يمكن تطويره بما يتطلب التكيف مع المتغيرات البيئية الجديدة؟

وللإجابة على هذا السؤال خطط البحث ليقع في أربعة محاور نظمت على النحو التالي:

1 : طبيعة النظرية المحاسبية.

2: المعلومة المحاسبية الرقابة وعملية اتخاذ القرار الإداري.

3 : النظام المحاسبي المصرفي والتوحيد الدولي.

4 : نتائج وتوصيات الدراسة الميدانية.

1: طبيعة النظرية المحاسبية.

مازال الجدل قائما حول طبيعة النظرية المحاسبية، ولعل السؤال الجوهري الذي مازال يطرح نفسه يدور حول الطبيعة العلمية للمحاسبة، وما هي الصفة التي يمكن أن نطلقها على هذه الأخيرة؟

إذا كانت أي نظرية هي وليدة أفكار متعلقة بحقائق، وهي نتاج العقل البشري الذي يتطلع دوما لمعرفة الأسباب التي توضح وتفسر تلك الحقائق،

فإنه لا شك أن اختلاف طبيعة النظريات يكمن في اختلاف طبيعة الحقائق التي تتناولها العلوم المختلفة.

ففي بعض العلوم التي تهتم بتفسير الظواهر الطبيعية تكون الحقائق المعالجة أكثر دقة والنظرية المتوصل إليها ثابتة ومستمرة نسبيا(7) أما في العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد فإن الحقائق موضوع الملاحظة هي تصرفات الإنسان وأن البيئة الاجتماعية والاقتصادية لهذا الإنسان في حالة تغير مستمر، ومن ثم فإن القواعد المحاسبية تكون موضع تعديل وتغيير تماشيا مع تلك التغيرات في المحيط، ولهذا السبب فإن دارس علم المحاسبة عليه أن يدرس بروح متسائلة(8).

وإذا كانت النظرية نفسها توفر الأساس لتنظيم أفكار الفرد وتحقيق وضبط ما يتبع هذا من تصرفات، فإن نظرية المحاسبة تهتم بدراسة الأسباب التي أدت إلى وجود مجموعة معينة من المبادئ المحاسبية، وتبحث في المنطق وراء هذه القواعد ومدى ملاءمتها للظروف البيئة السائد.

منذ سنوات عديدة، سجل الفكر المحاسبي محاولات لبناء نظرية محاسبية(9) تمخضت عنها أعمال قيمة تتمحور في مجملها حول نظريتين:(10)

-النظرية المعيارية التي تبحث فيما يجب أن يكون عليه الجانب الميداني للمحاسبة، وليس محاولة تفسير ماهو عليه وضع المهنيين، وتتفرع من هذه النظرية عدة تقربات، فمثلا اقترح كلا من(M.Mounitz et R.T.Sprousse) منهج استقرائي يبحث في الافتراضات الأساسية التي تؤدي إلى نتائج منطقية.(11)

في حين يعتمد كل من A.C.littleton et A.Paton (12) على المنهج الاستنباطي، إذ انه وانطلاقا من ملاحظة المعلومات المالية للمؤسسات والعلاقات التي تربطها تستنبط العموميات و المبادئ المحاسبية والتي يمكن التحقق من صحتها عن طريق التجربة فيما بعد.

- النظرية الواقعية للمحاسبة ظهرت على ضوء الانتقادات الموجهة للنظرية المعيارية، ولأول مرة طرحها Watts et , Jensen Zimmermann (13) وهي تستوحي أفكارها من نظرية الوكالة ومن النظرية الاقتصادية للتنظيم وتحاول تفسير المعاملات والممارسات المحاسبية للمؤسسة، انطلاقا من فرضية مؤداها أن كل الاختيارات المحاسبية شئنها باقي القرارات في المؤسسة التي يحكمها قانون تعظيم المنفعة.

ونخلص القول بان النظرية المحاسبية هي نتاج مجهود فردي و جماعي لأكاديميين ومهنيين من أفراد وتنظيمات انصبت جلها في إطار إعداد مبادئ ومصطلحات تلبي احتياجات معينة، كما أن اختلاف البيئة المحاسبية من دولة لأخرى له أثره في تشكيل النظرية المحاسبية التي تهدف إلى ضمان إنتاج معلومات محاسبية صادقة صحيحة وكاملة تساعد على اتخاذ قرارات سليمة.

2: المعلومة المحاسبية الرقابة وعملية اتخاذ القرار الإداري.

إن تطور نظام المعلومات يتوقف على التطور التكنولوجي الهادف إلى التحكم في كمية المعلومات وضمان انتقالها بدقة و سرعة، وإيصالها بشكل جيد إلى مراكز اتخاذ القرار. ففي الوقت الحالي أصبحت المعلومات

من الموارد الأساسية التي تحتاج إليها المؤسسة المصرفية، والكثير من البنوك حققت نجاحات معتبرة بفصل تحكمها في هذا المورد واستغلاله بكيفية رشيدة، لكونه قاعدة اتخاذ القرار، خاصة وأن نشاط المسير الرئيسي يترجم في إنجاز القرارات المختلفة انطلاقا من توفر المعلومات الكافية، والرقابة المحاسبية تعمل على ضمان صحة وصدق هذه المعلومات من خلال تأثيرها الإيجابي على وظيفة القرار.

2.1: الرقابة المحاسبية واتخاذ القرار.

للرقابة بمفهومها العام علاقة مع وظائف التسيير نبينها في الشكل الموالي:(14)

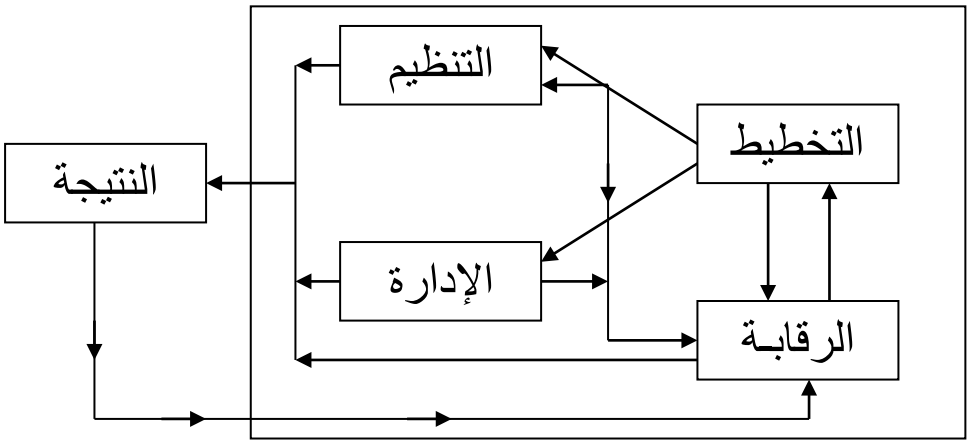

الشكل رقم 01 العلاقة المتبادلة بين الرقابة ووظائف التسيير

نفهم من هذا الشكل أن للرقابة علاقة مع التخطيط الذي يعتبر الوظيفة الأساسية والأولى بالنسبة للتسيير، فإذا كان التخطيط سليما كانت النتيجة في الغالب إيجابية، وانطلاقا من مراقبة هذه الأخيرة يمكن تحسين وظيفة التخطيط، كما أن لوظيفتي التنظيم والإدارة أهمية بالغة في إخراج ما تم تخطيطه إلى الوجود، لذلك يجب أيضا مراقبة كل منهما وباستمرار.

وفي هذا السياق يرى البعض بأن:«التخطيط يقدم مؤشرات حول الأهداف المتبعة من طرف المؤسسة وحول وضع الاستراتيجيات المراد تحقيقها، والتنظيم يسمح بتقديم الهيكلة المناسبة لتحقيق الأهداف في حين تعمل الإدارة على جعل الهيكلة حية بتنشيط وتحفيز الأفراد، أما الرقابة

فدورها يتمثل في التحقق من أن كل الإمكانيات المجمعة مسخرة لتحقيق الأهداف»(15).

إذا كانت الرقابة ككل تهدف إلى تحسين وظائف التسيير، فإن الرقابة المحاسبية تساهم أيضا في تحسين هذه الوظائف خاصة من خلال ضمان معلومات دقيقة وصحيحة يمكن الاعتماد عليها في رسم الأهداف وفي صنع القرارات المختلفة.

و يمكن القول أن للرقابة بمفهومها العام علاقة مع باقي وظائف التسيير وتعمل على تحسين أدائها، ويمكن تبيان دورها أيضا من خلال التطرق إلى العلاقة بينها وبين المعلومة.

2.2. الرقابة المحاسبية المعلومة والانحراف:

تعتبر المعلومة والرقابة المحاسبية عنصران أساسيان لمساعدة الإدارة المسيرة، إذ أن معظم المعلومات الضرورية لهذه الأخيرة حتى تكون على علم بالوضعية المالية وتطور العمليات تأتي من الوثائق المحاسبية.

وحتى تحافظ المعلومة المحاسبية على كامل قيمتها يجب أن تكون صحيحة و كاملة و متوفرة بالسرعة الكافية وهو ما تعمل على تحقيقه الرقابة المحاسبية.وكذلك تسمح الرقابة المحاسبية بقياس وتقييم الأداء وتساعد على التغيير والتطوير المستمر لأنها تكشف عن الانحرافات وتعمل على إظهار أسباب حدوثها مما يساعد على معالجتها والقيام بالتعديلات اللازمة لمنع تكرار وقوعها مستقبلا هذا من جهة.

وإما من جهة أخرى فان الرقابة المحاسبية ضرورية لكل قرار إداري تكون قاعدة اتخاذه هذه المعلومات، لأنها تضمن دقة وسلامة هذه

الأخيرة فهي وسيلة مرتبطة باتخاذ القرار لأنها حتى وان لم تكن لها العلاقة مباشرة بتوجيه هذه القرارات فهي توفر كما سبق وان أشرنا المعلومات الصحيحة والضرورية لاتخاذها بشكل مناسب، كما تسمح بقياس النتائج والأخطار وتحديد الانحرافات والقيام بالإجراءات التصحيحية.

مما سبق يمكن اعتبار جوهر الرقابة المحاسبية هو العمل المحاسبي الذي يسمح بترتيب العمليات وفقا للمعايير المحددة سابقا، وتعتمد على أداة أساسية هي المعلومة التي يملكها المسير أو هي بحوزته.

وبما أنه لا يمكن تصور وجود مطابقة تامة بين ما هو مخطط وما هو محقق فانه يظهر الانحراف، الذي يطلق عليه اسم المعلومة المردودة (Feed-back) لأنه يعتبر بمثابة معلومة تصحيحية على المسير أن يأخذها في الحسبان لتحقيق الأداء المطلوب.

ويمكن توضيح هذا الانحراف من خلال الشكل التالي:(16)

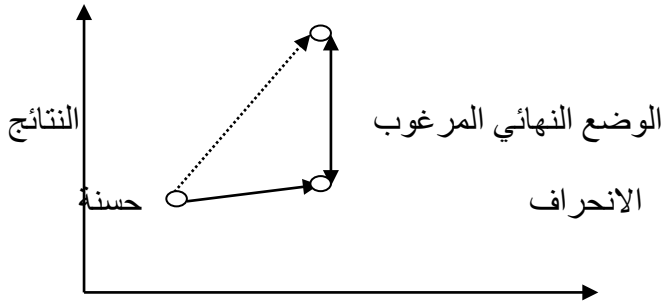

الشكل رقم02 : الانحراف بين الوضع المرغوب والوضع المحقق

يوضح الشكل السابق انه انطلاقا من الوضع الأولي يوجد انحراف بين ما رغب فيه المسير وبين ما تم إنجازه في الواقع، وهذا الانحراف هو أيضا بمثابة المعلومة المردودة و يسمح لنا بتحسين النتيجة كما يلي:(17)

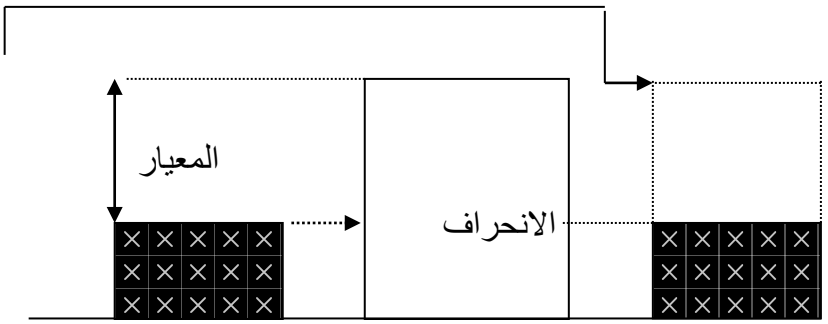

النتيجة

(أ) (ب) (جـ)

فعل تصحيحي المقارنة مع المعيار

قياس النتيجة

الشكل رقم: 03 المعلومة المردودة والفعل التصحيحي

تتضح من هذا الشكل أن الرقابة تسمح بقياس النتيجة المحققة ثم مقارنتها مع المعيار المعد سابقا واستخراج الانحراف ثم القيام بالعمل التصحيحي المناسب بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة أو المرغوبة.

من خلال ما تقدم يتبين أن الرقابة تساهم في تحسن التسيير من خلال كشف الانحرافات أو التقليل من حدوثها وكذلك إظهار الاختلالات

وتحديد أسباب وجودها، الشيء الذي يتطلب حتما تدخل المسير لتحسين الأنظمة الموجودة وإدخال التعديلات المناسبة لتفادي تكرار وقوع الانحرافات والاختلالات.

وإذا ركزنا على جانب اتخاذ القرار باعتباره نشاط أساسي بالنسبة للمسير، إذ أن هناك من المختصين من يرى وان التسيير عبارة عن اتخاذ القرار فانه يمكننا من تبيان دور الرقابة المحاسبية في تحسين التسيير خاصة في توفير معلومات دقيقة تعتبر بمثابة قاعدة جيدة لاتخاذ القرارالمناسب، إذ نجد أن الهدف الرئيسي لنظام الرقابة المحاسبية في المؤسسة المصرفية هو ضمان هذا النوع من المعلومات التي تكون جاهزة في شكل نهائي وكاملة تفيد مختلف المستعملين خاصة المسير في اتخاذ القرار.

وإذا كان النظام الرقابي فعالا كانت المعلومات دقيقة وسليمة، وعلى النقيض من ذلك فإن ضعف النظام الرقابي يدل على وجود الانحرافات وتكرارها في كل دورة محاسبية، ومعنى ذلك أ ن المعلومات المحاسبية النهائية غير دقيقة والاعتماد عليها في اتخاذ القرار قد يؤدي إلى نتائج سلبية، ونرى أنه من مصلحة إدارة البنك إرساء قواعد صحيحة وفعالة للرقابة المحاسبية كجزء من الرقابة ككل بهدف التحكم في جانب المعلومات المحاسبية وإعداد قوائم نهائية مالية صادقة ودقيقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات ناجحة.

2.3: دور البيانات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات.

تعتبر مخرجات النظام المحاسبي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات مهما كان نوعها ومستواها، فإذا ما كانت هذه المخرجات صحيحة ودقيقة وكافية، أعدت بشكل جيد وفي الوقت المناسب فإنها تصبح مدخلات سليمة لنظام اتخاذ القرار، ويبقى نجاح هذا الأخير متوقف على كفاءة وخبرة متخذ القرار نفسه، وكذا سلامة مختلف المراحل التي تمر بها هذه العملية، وبالتالي فإن اتخاذ قرار جيد يعتمد بنسبة كبيرة على نوعية وكفاية المعلومات بالإضافة إلى ذكاء وخبرة متخذ القرار.

وتعتبر المعلومات موردا هاما لا يقل أهمية عن الموارد المالية والموارد البشرية المتاحة في المنظمات المصرفية، بل واكثر من ذلك فان البعض يرى بان المعلومات أصبحت ثروة هامة، فهناك من يحقق نجاحا أو أرباحا معتبرة انطلاقا من استغلال معلومة متوفرة.

وفي عصر يتسم بالتغير المستمر وعدم الاستقرار تصبح عملية إدارة هذا المورد (المعلومات المحاسبية) أمرا أساسيا وضروريا إذا كانت المصارف ترغب في تحقيق درجة عالية من الرشد والجودة في اتخاذ القرارات، وبقدر ما يتوفر من جودة في المعلومات المحاسبية بقدر ما يزداد الرشد في عملية اتخاذ القرار، وعلى هذا الأساس فان المصارف مدعوة لمسايرة التطور المحاسبي المرافق للتغير البيئي المحلي، الإقليمي والدولي.

3: النظام المحاسبي المصرفي والتوحيد الدولي:

إن الجزائر تتموقع في فضاء دولي يتميز بالتغير المستمر ويتجه نحو التوحيد في شتى المجالات، منها المحاسبية، والجهاز المصرفي

الجزائري الذي يخوض غمار الإصلاحات العميقة لابد أن يأخذ في الحسبان هذا الاتجاه العالمي نحو توحيد الأنظمة والإجراءات والممارسات بما في ذلك محاولة توحيد النظام المحاسبي، ولا يمكن لنا أن نطرح بديلا للنظام المحاسبي الحالي دون الأخذ بعين الاعتبار مشاكل التوحيد الدولي للمحاسبة.

3.1– البيئة ومؤثراتها:

يمكن أن ننظر إلى المحاسبة كنظام يتكون من عناصر أساسية متفاعلة فيما بينها بشكل متناسق تسعى إلى تحقيق هدف عام، وهذا النظام لا يوجد في فراغ ، بل في بيئة متميزة بالحركة والتغير المستمر، تؤثر على النظام وتتأثر به، وهذه البيئة معقدة يصعب فهمها ببساطة إلا أنه وللتوضيح يمكن تقسيم عناصرها إلى ما يلي :

1 البيئة الاقتصادية.

2 البيئة الاجتماعية.

3 البيئة التكنولوجية (التقنية).

4 البيئة السياسية.

للبيئة وعواملها المختلفة تأثير على طبيعة وشكل الأنظمة المحاسبية والمالية كما أن للمحاسبة هي الأخرى تأثير على البيئة، إذ لا يمكن النظر إلى المحاسبة وكيفية إنتاج المعلومات المحاسبية بمغزل عن المؤثرات البيئية التي تمارس فيها الوظيفة، ومن هنا ندرك أن تطور المحاسبة وتحديد الأسس والمبادئ المحاسبية التي يجب تطبيقها لا يتم بناء على اعتبارات فنية تطبق بطريقة آلية، بل لا بد من اخذ المؤثرات البيئية

بعين الاعتبار وتحديد مدى تفاعلها مع تلك المبادئ والأسس، ويمكن أن نوضح هذه التأثيرات في الشكل الموالي(18):

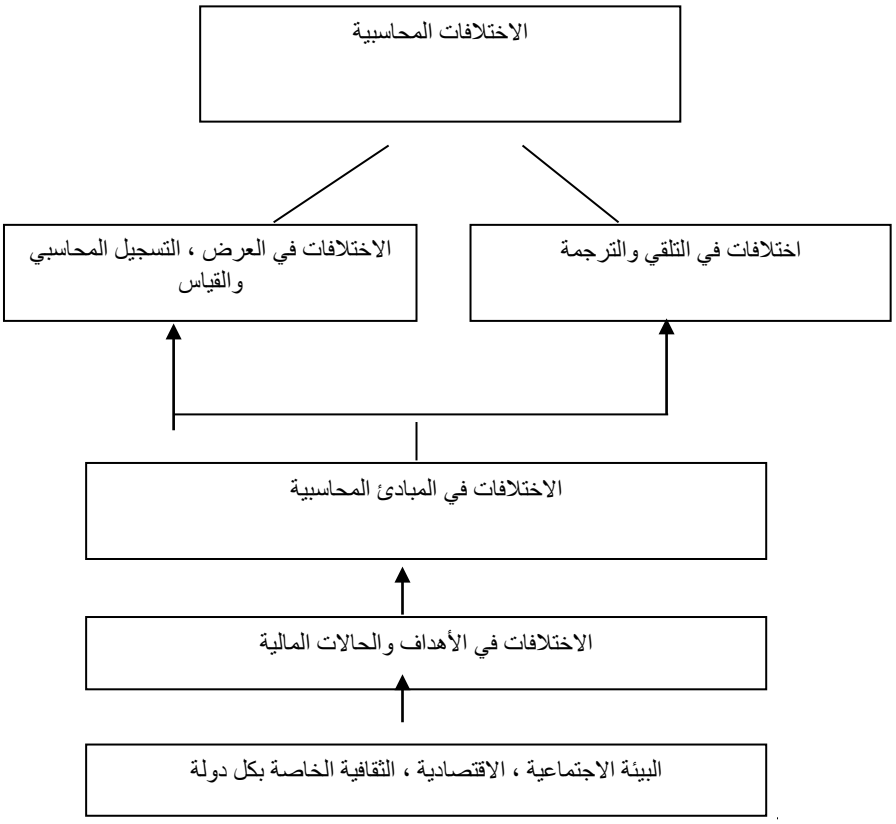

شكل رقم 04 مصدر الاختلافات المحاسبية

3.2: التوحيد الدولي والتنسيق المحاسبي.

حتى بداية الثمانينات كان التوحيد يخص كل دولة على حدا، والتأثير الدولي كان ضعيفا، إلا انه وخلال الربع الأخير من القرن العشرين تغيرت الأمور وبشكل سريع، مع ظهور هيأت دولية مهمة ومع الضغط المستمر للمؤسسات الدولية والشركات العالمية، على المهنيين ومنظماتهم

بإعداد معايير وتوجيهات تخدم مصالح هذه الشركات، وتلزم جميع أطراف الصفقة والمعاملة بتطبيق تلك المعايير إما بقوة القانون الدولي أو بمضمون الاتفاقية الموقعة بين الأطراف.

أ - **التوحيد الدولي**:

لم تقتصر محاولات توحيد الممارسة المحاسبية على المستوى المحلي فقط، فقد كان للاتحادات الاقتصادية الإقليمية والتوسيع في التجارة الخارجية، والاستثمارات الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات الأثر في اتساع قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية، لتضم بالإضافة إلى المستخدمين المحليين، مستخدمين آخرين على نطاق دولي، غير أن هناك بعض الاختلافات في استعمال هذه البيانات المحاسبية نظرا لاختلاف بعض المصطلحات، القوانين، الإجراءات، القواعد والمفاهيم المحاسبية.

ولقد كانت أولى المحاولات لإزالة هذه الاختلافات هو انعقاد المؤتمر المحاسبي في باريس عام 1951م(19) بغرض تنمية الاتحاد الاقتصادي الأوربي، والذي تمخض عنه دليل للحسابات القابل للاستخدام على النطاق الدولي، كما قام الاتحاد الأوربي لجماعة المحللين الماليين عام 1963م(20) بمحاولة توحيد المفاهيم والمصطلحات المحاسبية الشائعة الاستخدام بين المحللين الماليين لتسهيل عملية استخراج المؤشرات والنسب المالية حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم.

كما يحاول المحاسبين والمراجعين العرب بدورهم الوصول إلى معايير موحدة للمحاسبة والمراجعة على الصعيد العربي والإسلامي كما هو الحال بالنسبة للجنة المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية.

وعلى الرغم انه من الصعب الحكم على مدى نجاح هذه المعايير ومدى القبول بها دوليا، إلا أن القوة المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية تؤثر بشكل مباشر على مسار التوحيد إذ أن الاتحاد الأوروبي رغم المجهودات التي قام بها في هذا المجال وكان سباقا لإيجاد نمط من التوحيد يخدم الدول الأوروبية الأعضاء، فشل وانظم إلى المعايير الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة ابتدءا من شهر جوان سنة 2000 م.

وإذا اعتبرنا التوحيد بأنه " وضع قواعد محاسبية "(20) فانه يمكن استنباط بعض النقاط الهامة وهي أن :

- التوحيد هو مجموعة متناسقة من القواعد المحاسبية.

- التوحيد وظيفة تعمل ضمن إطار سياسي واجتماعي، بمعنى أن للبيئة السياسية والاجتماعية تأثير على عملية التوحيد.

- يهدف التوحيد المحاسبي إلى تنسيق وتحسين الممارسات المحاسبية.

وقد أوضحت دارسة أعدها مجمع المحاسبين الأمريكيين في عام 1964 عن مهنة المحاسبة في25 دولة عن وجود اختلافات كبيرة في المبادئ والقواعد بين الدول موضوع الدراسة، وأكدت الدراسة أيضا أن هيكلا واحدا للمبادئ والقواعد المحاسبية على مستوى دولي أمرا غير علمي، فحتى مجرد الأمل في تضييق نطاق الخلاف والوصول تدريجيا إلى مبادئ عالمية موحدة للمحاسبة أمرا بعيد المنال، إذ أن الاحتياجات الخاصة تقابل دائما بمبادئ خاصة، ويبقى التنسيق المحاسبي بمثابة المسعى الرئيسي.

ب- **التنسيق المحاسبي** :

لقد حاولت العديد من المنظمات المحاسبية، المحلية والدولية توحيد الأسس المحاسبية أو التقليل من اختلافها وتنوعها بين التنظيمات المحاسبية المحلية والدولية. لذلك تكونت لجنة دولية لتنسيق مهنة المحاسبة في سيدني عام 1973 لغرض تأسيس ونشر معايير محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسيات والشركات التي ترغب في اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية .

والمقصود من التنسيق هو تقليل الاختلاف بين الدول، وذلك خدمة ومساعدة للمستثمر المحلي والدولي على حد سواء، وتوفير إمكانية تحليل ومقارنة البيانات والمعلومات الواردة في التقاريرالمالية لمنشآت الأعمال المحلية والدولية.

و التنسيق المحاسبي يمكن أن يهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، ويعتمد كإطار عمل لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني، والمقصود هنا تقليل الاختلاف بين الدول باستخدام الأسس المحاسبية، مما يخدم المنشآت الدولية في استثمارها وعملها التجاري، بالإضافة إلى تحليل وتقييم نتائج أعمال المنشآت المحلية أو الدولية.

إذا كان التنسيق هو " محاولة دمج عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض الآخر "(21) بالتالي فإنه سوف يجعل المقارنة بين المنشآت الدولية ممكنة وسهلة وبذلك ستستفيد هذه المنشآت الدولية من التنسيق المحاسبي في عدة نقاط أهمها:

- تشابه أنظمة الدول سيكون أسهل في حالة توحيد معايير المحاسبة.

- وجود محاسبين يفهمون ويتحكمون في المحاسبة الدولية.

- الرقابة الإدارية سوف تكون أسهل في ظل وجود تنسيق بين الأنظمة.

- عملية تقييم المنشآت الراغبة في الاندماج ستصبح أسهل بفضل التنسيق.

ويرى أنصار التوحيد أن وجود هذه الاختلافات الجوهرية في الطرق والمبادئ المحاسبية سيؤدي حتما إلى الوقوف حائلا أمام زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين دول العالم المختلفة، ونتيجة لذلك فإنه من الضروري القيام بعميلة التنسيق بين هذه الاختلافات للوصول إلى أنظمة محاسبية منسقة أو إلى نظام محاسبي واحد، ولعل من أهم الأسباب التي قد تجعل عملية التنسيق أمرا ضروريا سببان رئيسيان و هما: (22)

- زيادة التبادل التجاري بين دول العالم :

إن تشابه النظم المحاسبية المطبقة يجعل المعاملات التجارية وعقد المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية سواء كانت بين الدول او المنشآت او الأفراد سهلة، فوجود نظام محاسبي موحد بين كل دول العالم، بدون شك سيساعد على تبادل الأفراد والخبراء المختصين في الشؤون المالية المحاسبية ’هذا إضافة إلى تسهيل عمليات تحويل العملات وفرض الضريبة على الدخول الأجنبية وأيضا القوائم المالية الموحدة للشركات المتعددة الجنسيات.

- الحاجة إلى مصادر أموال خارجية :

لقد ازدادت المنافسة حول الحصول على قروض وائتمانات وتسهيلات مالية مختلفة من طرف المنشآت وحتى الحكومات، خاصة خلال السنوات الأخيرة ، وقد كان لظهور بعض التكتلات الاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة الاقتصادية الأوربية وانضمام بعض دول العالم إلى ركب التصنيع والتصدير كما هو الحال بالنسبة لكل من تايوان، كوريا الجنوبية، المكسيك ، البرازيل إضافة إلى ذلك التوسيع الكبير في أعمال ونشاطات بعض المنشآت الدولية حتى تضمن بقائها واستمراريتها ولزيادة دخلها الأثر الكبير في زيادة حدة المنافسة.

ونظرا إلى هذا الطلب الكبير وهذه المنافسة القوية على الأموال الخارجية، فلقد قام المقرضون والمستثمرون بوضع شروط معينة كضمان لاسترداد أموالهم والفوائد المقررة عليها، ومن هذه الشروط أن تضم القوائم المالية للمقترضين بيانات ومعلومات معينة يمكن من خلالها إجراء دراسات

ومقارنات للمراكز المالية لهؤلاء المقترضين، وبالتالي فإنه بتطبيق نظام محاسبي موحد سيؤدي مما لا يدعو إلى الشك إلى توفير البيانات التي يحتاجها هؤلاء المقرضون والمستثمرون، ومن هنا تسهل عملية انتقال الأموال من دولة إلى أخرى.

ورغم أن هناك أسباب تدعو إلى حتمية التوحيد او على الأقل إلى التنسيق بين الأنظمة المحاسبية المختلفة تقف بالجهة المقابلة عوائق تحول دون الوصول إلى هذا الهدف، كوجود اختلافات في البيئة المتمثلة في المستوى التعليمي والعلاقات الاجتماعية وبشكل النظام السياسي والمستوى الاقتصادي والمعيشي، زيادة على كل هذه الاختلافات يمكن ذكر أحد الأسباب التي قد تجعل فكرة التوحيد بين الأنظمة المحاسبية المطبقة بين دول العالم أمرا مستحيلا، وهو اعتزاز كل قطر بالنظم الموجودة لديه، إذ يعتقد أو يرى المهتمون بالمحاسبة في كل بلد أن ما لديهم من نظم يعد أفضل بكثير من غيرها ومن المستحيل أن يتم تطبيق غيرها (23).

وبهذا الخصوص نشير إلى أن هناك بعض جمعيات المحاسبة التي أبدت معارضتها الشديدة تجاه إقامة نظام محاسبي موحد حتى في داخل البلد الواحد، ودعت إلى أن تظل المرونة ووجود طرق بديلة هي السمات التي تتميز بها النظم المحاسبية، هذا مما يمكن كل مصرف من تطبيق الطرق التي تناسبه.

لقد سبق وان أشرنا بأن هناك معارضة من طرف البعض لإقامة نظام محاسبي موحد، غير أن هذا لا يعني عدم وجود الرغبة في التنسيق بين مختلف الأنظمة المحاسبية، وحتى بين الهيئات والمجتمعات المحاسبية

الدولية، ولهذا الغرض فقد تأسست العديد من الهيئات على المستوى العالمي من اجل القيام باقتراح ووضع مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عالميا، ومن بين هذه القواعد التي يتوجب تطبيقها قواعد تتعلق بتوحيد المصطلحات، استخدام أسس موحدة في إعداد القوائم المالية وكيفية معاملة الفروق الناشئة عن ارتفاع وانخفاض أسعار العملات الأجنبية، مشكلة فرض الضريبة على الدخول الأجنبية، إضافة إلى أمور مالية ومحاسبية أخرى متعلقة بنوع المصارف الأجنبية والبنوك المتعددة الجنسيات.

4 : نتائج وتوصيات الدراسة الميدانية:

بهدف معرفة خصوصيات ومصير النظام المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية ضمن التوجه الدولي نحو التوحيد المحاسبي وتطبيق المعايير الدولية و في ظل عملية التحول إلى اقتصاد مفتوح بالنسبة للمصارف الجزائرية والذي يعتمد على المنافسة والمبادرات الخاصة، و من اجل ذلك وجب البحث عن السبل الكفيلة لترشيد النظام المحاسبي المصرفي ككل، سواء بتعديل وتحسين ما هو موجود أو باقتراح بديل يكون أكثر ملائمة ولتحقيق تلك ألأهداف، قمنا بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى تقييم ما هو موجود واعتمدنا أساسا على طريقة الاستبيان باعتبارها الأنسب من حيث السهولة في التطبيق، وأيضا الأنسب لتحقيق هدف الموضوع بأقل تكلفة، كما دعمنا هذه الطريقة بإجراء مقابلات شخصية مع أكاديميين ومهنيين متخصصين وأيضا مع بعض موظفي البنوك التي تمكنا من زيارتها.

إن طريقة الاستبيان تفرض علينا اختيار عينه مناسبة لأجراء العمل الميداني وقد أنصب اختيارنا على مجموعة من البنوك التجارية اعتبارا للعديد من المحددات وأيضا على أنها عينة كافية لتعبر عن باقي البنوك الجزائرية.

وبناءا على نتائج الاستبيان والمقابلات الشخصية نقترح جملة من التوصيات التي نعتبرها كقاعدة لتعديل وإصلاح النظام المحاسبي المصرفي وتكييفه مع التغيرات المحلية، الإقليمية والدولية وحتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من اول يناير 2010م:

1. لكي يضطلع النظام المحاسبي بالمهمة التي تتطلبها عملية توفير البيانات والمعلومات للأطراف المختلفة من المستفيدين، فلابد أن يراعى في تصميمه عدة مبادئ و أسس متعارف عليها في علوم المحاسبة ونظم المعلومات منها ما يلي:

- مناسبة النظام وملاءمته لطبيعة نشاط المصرف بحيث تعبر المعلومات الصادرة من النظام عن عمليات المصرف تعبيرا صادقا دقيقا.

- ملاءمة النظام للهيكل الإداري للمصرف حتى يتم توفير المعلومات المناسبة لإدارة هذا المصرف بمستوياته المختلفة في الوقت المناسب.

- حياد النظام المحاسبي بحيث لا يكون متحيزا إلى فئة معينة من المستفيدين، ولكي يتحقق ذلك لابد من مراعاة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في علم المحاسبة عند تصميم وتنفيذ النظام، وإجراءات المعالجة المحاسبية لعمليات المصرف.

- توفير نظام دقيق لتسجيل عمليات المصرف أولا بأول، وتبويبها وفهرستها بحيث يمكن استخراج المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب بسهولة وبسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

- أن يأخذ النظام المقترح بالمعايير المحاسبية الدولية، ويتبنى النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديدSCF .

- توفير نظام للمراجعة والمراقبة الداخلية والخارجية لتلافي الأخطاء واكتشاف ما يقع منها أولا بأول، وتصحيح ما يكتشف من أخطاء لضمان دقة المعلومات المستخرجة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

- توفير نظام شامل للتقارير لخدمة المستفيدين سواء كانت هذه التقارير دورية أو غير دورية.

كما توجد عدة أسس عامة لابد من توافرها في أي دليل محاسبي مهما كان شكل المصرف، وتتلخص الأسس الرئيسية لدليل الحسابات الواجب الالتزام بها في البنك فيما يلي:

- الشمول بحيث ينبغي أن يكون الدليل شاملا لجميع الحسابات التي تعبر عن المعاملات المالية التي تحدث أو يمكن حدوثها، حتى لا يفاجأ بحدوث معاملة لا يوجد لها حساب معبر عنها بالدليل.

- التفصيل المناسب بحيث تفصل الحسابات الإجمالية والرئيسية إلى حسابات فرعية وتحليلية بالقدر الذي يخدم المصرف ويلبي طلباته المالية.

- الدقة في اختيار أسماء الحسابات من حيث تعبيرها عن المعاملات، وان تكون الأسماء من المصطلحات المتعارف عليها محاسبيا.

- المرونة وهذا بمعنى مراعاة ترك مسافات وأرقام خيالية في الدليل لاحتمالات التوسع أو استحداث معاملات جديدة.

- اختيار الأسلوب المناسب الذي على أساسه يتم تحديد إعداد الدليل المحاسبي بصفة عامة، أي اختيار الأسلوب الشائع محاسبيا والذي يتلاءم مع الهدف من النظام المحاسبي من حيث بيان المركز المالي للمصرف في نهاية كل فترة مع بيان حسابات النتائج لكل من المصرف والمودعين على السواء.

2. تمثل المكننة عنصرا هاما من عناصر النظام المحاسبي، ولهذا لابد من التفتح الخارجي على آخر المبتكرات التكنولوجية والتسييرية، والعمل على تكييفها مع متطلبات الأنظمة المصرفية المحاسبية، وأيضا ضرورة استعمال نظام المعلوماتية من اجل التعجيل في أداء العمليات المصرفية إذ أن تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية قد ساعدت على تجميع ونقل وتخزين واسترجاع كمية ضخمة من البيانات ومعالجتها بكفاءة كبيرة وقد حقق الكمبيوتر مفهوم حركية البيانات وجعل المعلومات ذات قيمة وزاد من منفعتها، كما ساعد الإنسان العصري على التفكير بمنطقية أكثر واتخاذ القرارات اكثر صحة، كما أن استعمال تقنية (INTERNET) في أداء العمليات المصرفية أصبح ضرورة يمليها علينا التقدم التكنولوجي.

3. طبقا للطريقة التقليدية التي تعتمد على نظام القيد المزدوج يتم تسجيل العملية المحاسبية وفق عدة مراحل(تسجيل، تبويب، تخليص) وأثناء تنفيذ

هذه المراحل يحتمل أن تقع أخطاء من أنواع مختلفة، لذا بدأ التفكير في اللجوء إلى نظام المصفوفات في إجراء تسجيل العمليات وتبويبها، والحد من احتمالات الخطأ المشار إليه، فمن خلال نظام المصفوفة يمكن إدخال العملية المحاسبية من خلال قيد فقط، حيث يتم إثبات قيمة واحدة داخل الخلية المقابلة للحسابين المعنيين بالمعاملة، كما يتضح من الجدول التالي: (24)

الحسابات العمودية / الحسابات الأفقية								
		نقدية	مخزون	التزامات	رأسمال	مصروفات	5	6
				3			5	6
		نقدية	مخزون	التزامات	رأسمال	مصروفات	إيرادات	الإجمالي
1	نقدية	(+)	(-)	(-)		(+)	(-)	
	مخزون	(1،1)	(-)	-				(1،7)
	التزامات	(2،1)	(2،1)					
4	رأس مال	(+)						
5	مصروفات	(-)						
6	إيرادات	(+)						
7	الإجمالي	(1،7)						(7،1)

شكل رقم 05 اتجاه الإشارات بالمصفوفة الحسابية

وتتكون كل مصفوفة من عدد من الخلايا أو المربعات التي تحددها مجموعة من الخطوط الأفقية ومجموعة مساوية لها من الخطوط العمودية، ويترتب على ذلك أن عدد صفوف المصفوفة يكون مساويا لعدد الأعمدة بها، وذلك على أساس أن الحسابات التي تظهر أفقيا هي نفسها التي تظهر عموديا، وتعرف كل خلية برقمي الصف والعمود الذين يتقاطعان عند تلك الخلية، فمثلا (3،2) تعني الخلية الواقعة عند تقاطع الصف الثالث مع العمود الثاني، ولتسهيل استخدام المصفوفة توضع إما إشارة موجبة (+) أو إشارة سالبة (-) أمام كل حساب من الحسابات التي تحتويها المصفوفة أفقيا أو عموديا.

وحيث أن حسابات الأصول تمثل موجودات المشروع فهي موجبة بالنسبة لهذا الأخير ولذلك فقد أعطيت هذه الحسابات الظاهرة عموديا بالمصفوفة إشارة (+) وعلى العكس لحسابات الالتزامات فهي تمثل ديونا أو قيما سالبة بالنسبة للمشروع وبالتالي أعطيت لها إشارة (-)

فإذا كانت الإشارة التي تعطى لحسابات الأصول الظاهرة عموديا موجبة فإن هذه الإشارة تكون سالبة بالنسبة لحسابات الأصول الظاهرة أفقيا، وهكذا بالنسبة لحسابات الالتزامات والإيرادات والمصروفات.

ويمكن القول بأن تحديد استخدام هذه الإشارات – الموجبة والسالبة – سهل إلى حد كبير تحديد الخلية التي يتم فيها إثبات قيمة كل معاملة من المعاملات المختلفة ، فمثلا نجد أن البضاعة التي يتم شراؤها نقدا تثبت بالخلية (1،2) وليس بالخلية (2،1) وذلك لأن الخلية الأولى تعني زيادة رصيد المخزون ونقص رصيد النقدية ، بينما الخلية الثانية تعني العكس.

ومن الواضح أن المصفوفة بهذا الشكل تختصر مراحل التسجيل والتبويب والتحقق من التوازن المحاسبي، أي تؤدي المصفوفة المقترحة وظائف دفتر اليومية والأستاذ وميزان المراجعة في وقت واحد، كما أن استخدام المصفوفة يتلاءم مع تطبيق تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة، وقد استخدمت أكبر الشركات اليابانية ومنذ أكثر من عشر سنوات المصفوفة المحاسبية وعلى نحو كامل وبما يحقق جميع أهداف النظام المحاسبي.

وأخيرا يمكن القول أنه بالإمكان استبدال القيد المزدوج بأسلوب المصفوفة المحاسبية في إمساك الدفاتر المحاسبية لمواكبة التغيرات، وللاستفادة القصوى من تكنولوجيا الحسابات الإلكترونية، إلا أن الاستغناء كلية عن نظام القيد المزدوج غير ممكن لضرورته من الجانب القانوني ولصعوبة تطبيق المصفوفة المحاسبية في ظل الأنظمة اليدوية.

وتبقى هذه الفكرة موضوع البحث والدراسة والتطوير بالتعاون بين المختصين في المحاسبة وعلم الحاسبات لتستفيد منها مؤسساتنا في ظل التحول إلى اقتصاد السوق.

ختاما لهذا المقال ناكد بان الجزائر متأخرة في مجال الإصلاح المحاسبي بصفة عامة، وإصلاح النظام المحاسبي المصرفي بصفة خاصة، وعليها بالإسراع إلى اتخاذ قرار جدي من حيث الانضمام إلى الفلك الأمريكي وإدماج المعايير الدولية ومن ثم تعديل وتكييف النظام المحاسبي المصرفي بما يلائم هذا القرار أو بالإبقاء على النمط السابق للتوحيد الوطني

وبالتالي الإسراع أيضا بتجديد وابتكار ما يناسب البيئة الحالية محليا، إقليميا ودوليا.

الهوامش:

1) صالح سليمان عيد، الأبعاد البيئية والثقافية وأثرها على اختلاف نماذج المحاسبة الدولية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأربعون، 1990، ص 24.

(2) Pereira. HB , A framework to analyses the impact of cultural on accounting , The international journal of accounting , Washington, 1989, P 43.

(3) Haworth William , problems in the development of world with accounting standards , The international journal of accounting , Washington ,1973 , P 23.

(4) Haworth William ,OP cit. , PP 32 - 34

(5) Perera , OP – Cit. , P 43

(6) James .J. M , some observations on accounting ,The international journal of accounting, Washington , 1965 , PP 34-35

(7) عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة، بيروت، 1996، ص16.

(8) عمر السيد حسنين، المرجع السابق، ص16.

(9)Jacqueline Langot, comptabilité Anglo-saxonne,Normes,Mécanismes et Documents Financiers, collection Techniques de Gestion, Economica, Paris,1997,p8.

(10)Idem,P8.

(11) Moonitz.M, the basic postulates of accounting, New York, AICPA,1961.

(12) Paton.A.W and Littleton .A.C, An introduction to corporate accounting standards , American Accounting Association,(AAA),Monograph n°3, evanston,III,1940,p1.

(13) Jacqueline Langot, comptabilité Anglo-saxonne,Normes,Mécanismes et Documents Financiers,Op.cit,p9.

(14) Pierre Lauzel , Robert Teller : Contrôle de gestion et budget , Sirey , 5 eme édition , Paris,1989, P10 .

(15) H.Kontz ; C.O'Donnel, Management: Principes et méthodes de gestion, Mac graw-Hill, Canada, 1980, P21.

(16) Créner Maxime, Bernard Monteil, Principe du management, P.U. Québec, Canada, 1981, p420.

(17) Créner Maxime, idem, p 424.

Bernard Raffouniner, Axel Haller, Peter Walton: Comptabilité International, Vuibert, Paris, 1997, P 2.

(18) حسن القاضي،مأمون حمدان،النظرية المحاسبية، منشورات جامعة دمشق،سوريا،1995،ص50.

(19) Christine Collette,Jacques Richard, les systèmes comptables Français et Anglo-saxons , Normes ISA , Dunod, Paris, 2002,p72.

(20) Djelloul Saci , comptabilité de l'entreprise et système économique : l'expérience Algérienne, OPU, Alger, 1991,p28.

(21) Christine Collette,Jacques Richard , op.cit,p 70.

(22) جمعة خليفة الحاسي، سالم محمد بن غربية، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996،ص 26.

(23) نفس المرجع السابق، ص26

(24) سالم محمد بن غربية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الأول ، جامعة قار يونس ، بنغازي،1992، ص96

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- جمعة خليفة الحاسي، سالم محمد بن غربية، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
- حسن القاضي،مأمون حمدان،النظرية المحاسبية، منشورات جامعة دمشق،سوريا،1995.

- سالم محمد بن غربية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الأول ، جامعة قاريونس ، بنغازي،1992.
- صالح سليمان عيد ، الأبعاد البيئية والثقافية وأثرها على اختلاف نماذج المحاسبة الدولية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأربعون، 1990.
- عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة، بيروت، 1996.

المراجع باللغات الأجنبية:

- Bernard Raffouniner, Axel Haller, Peter Walton: Comptabilité International, Vuibert, Paris, 1997.
- Christine Collette, Jacques Richard, Les systèmes comptables Français et Anglo-saxons , Normes ISA , Dunod, Paris, 2002.
- Créner Maxime, Bernard Monteil, Principe du management, P.U. Québec, Canada, 1981, P420.
- Djelloul Saci , Comptabilité de l'entreprise et système économique : L'expérience Algérienne, OPU, Alger, 1991.
- Jacqueline Langot, Comptabilité Anglo-saxonne : Normes,Mécanismes et Documents Financiers,

Collection Techniques de Gestion, Economica, Paris,1997.

- James .J. M , Some observations on accounting ,The international journal of accounting ,Washington, 1965.

- H.Kontz ; C.O'Donnel, Management: Principes et méthodes de gestion, Mac graw-Hill, Canada, 1980.

- Haworth William , Problems in the development of world with accounting standards , The international journal of accounting , Washington, 1973.

- Moonitz.M, The basic postulates of accounting, New York, AICPA,1961.

- Paton.A.W and Littleton .A.C, An introduction to corporate accounting standards , American Accounting Association,(AAA),Monograph n°3, evanston,III,1940.

- Pereira. HB , A framework to analyses the impact of cultural on accounting , The international journal of accounting , Washington, 1989.